مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

الجلسة **9669**

الخميس، 27 حزيران/يونيه 2024، الساعة 15/20

نيويورك

الرئيس	السيد سانغجين كيم	(جمهورية كوريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاشييف
	إكوادور	السيد مينديس غروسو
	الجزائر	السيد كودري
	سلوفينيا	السيد سلاميك
	سويسرا	السيد كاربنتر
	سيراليون	السيدة تينغبي
	الصين	السيد يوانتشو شو
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيدة مورغاد
	مالطة	السيد دي بونو سانت كاسيا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة كزيليشي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة لوكيتا
	اليابان	السيد أونو

جدول الأعمال

الأطفال والنزاع المسلح

كيفية النهوض بمعاييرنا الجماعية صوب حماية الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح S/2024/384

رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2024 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة (S/2024/468)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

عُلقت الجلسة يوم الأربعاء، 26 حزيران/يونيه واستؤنفت في الساعة 15/20 من يوم الخميس، 27 حزيران/يونيه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ثلاث دقائق كحد أقصى لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ستنبه الأضواء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين إلى إنهاء ملاحظاتهم بعد ثلاث دقائق.

أعطي الكلمة الآن لممثل أندورا.

السيد كاليس بالدريتش (أندورا) (*تكلم بالإسبانية*): أشكركم، السيد الرئيس، على إعطائي الكلمة. في البداية، أشكر رئاسة جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما أعرب عن امتناني للمساهمات الهامة التي قدمتها الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر والأمين العام في تقريره (S/2024/384)، وممثل اليونيسيف، والأمين العام السابق بان كي – مون، والطفل الناجي وقصته.

تؤيد أندورا البيانين اللذين أدلى بهما رئيس وفد الاتحاد الأوروبي وممثل كندا، نيابة عن فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

بعد مرور خمسة وعشرين عاماً على اتخاذ مجلس الأمن القرار 1261 (1999)، أصبحت أهمية ضمان ومتابعة تنفيذ جدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة أكثر وضوحاً يوماً بعد يوم كما أصبحت أكثر استناداً إلى المعرفة والخبرة. وفي ذلك الصدد، تم التوصل إلى اتفاقات مع الجماعات والقوات المسلحة لتأمين الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم، وذلك بفضل الجهود الدؤوبة التي يبذلها مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام وأعمال الفريق العامل التابع للمجلس المعني بالأطفال والنزاعات المسلحة واعتماد القرارات التي وسعت نطاق حقوق الأطفال أثناء النزاعات.

غير أن تقرير الأمين العام المعروض علينا اليوم يرسم صورة قاتمة ومقلقة للغاية. فقد ارتفع عدد الحالات التي تم التحقق منها من الانتهاكات الأشد خطورة بنسبة تقدر بـ 23 في المائة في عام 2023 مقارنة بالعام السابق، ويبدو من غير المرجح أن ينخفض هذا العام لعدد من الأسباب. وهي تشمل عمليات القتل والتشويه الموثقة للأطفال، سواء كمجندين أو كضحايا للهجمات المسلحة. إن الأسلحة المتفجرة والألغام قاسية بصفة خاصة، وفي ذلك السياق ينبغي أن نشير إلى الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ويساورنا قلق بالغ بشأن العنف الجنسي ضد الأطفال، والذي يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات. ولا ينبغي لأحد أن يتحمل تلك المعاملة. وما زلنا نشهد هجمات على المدارس والمستشفيات وإساءة استخدامها لأغراض عسكرية، ما يحرم الأطفال من الحقوق الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. إن الحرمان من المساعدة الإنسانية، وخاصة للأطفال، يتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة ويجب عدم التسامح معه.

وعلينا أن نوقف الزيادة الموثقة في الانتهاكات الأكثر خطورة، ولكن لا يمكن أن يتم ذلك إلا من خلال إرادة الأطراف وبجهد مشترك لدعم الموارد والصكوك اللازمة لإرساء الممارسات الجيدة – القانون الإنساني وقرارات المجلس ذات الصلة ومبادئ باريس وإعلان المدارس الآمنة واتفاقات فانكوفر، وعلى وجه الخصوص اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري، التي تشكل الإطار الرئيسي لتعزيز رفاه الطفل. ونحث الدول التي لم تصدق بعد على تلك الصكوك على أن تفعل ذلك وأن تبقي الأطفال في صلب أولوياتها.

لقد أرسى المجتمع الدولي الأسس التي نحتاج إليها للوفاء بتلك الالتزامات. ففي ضمان فعالية جدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة، تشهد خطط العمل والامتثال للقانون الدولي على الإرادة السياسية اللازمة لحل حالات محددة وتبرهن على التزام الأطراف المعنية. وتعيين وتدريب الموظفين المناسبين أمر ضروري، خاصة في منع وقوع المزيد من الانتهاكات وإعادة إدماج الناجين. وفي ذلك السياق، تضطلع العدالة بدور حيوي في منع الإفلات من العقاب، ونشدد على دور المحكمة الجنائية الدولية في ذلك الصدد.

وخلال النزاعات المسلحة لا يعاني الأطفال من عواقب الأزمات السياسية فحسب، بل يتحملون أيضاً وطأة أزمة المناخ، وهي قضية تتطلب اهتماماً أكبر. وقد تمكنت أندورا من الإسهام في ذلك المجال.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لعمل موظفي الأمم المتحدة ووكالات المنظمة المختلفة وكيانات المجتمع المدني المعنية بمختلف جوانب المسألة على الأرض. وستواصل أندورا تعاونها مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح وتعزيز هذه القضية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن مجموعة كندا ونيوزيلندا وبلدي، استراليا. ونشكر جمهورية كوريا على عقد المناقشة المفتوحة اليوم.

تشيد المجموعة بالجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ومكتبها، لحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. ويعرض التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة (S/2024/384) نتائج تبعث على القلق الشديد. فزيادة بنسبة 21% في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وزيادة بنسبة 35% في حالات قتل وتشويه الأطفال أمر غير مقبول على الإطلاق. وذلك يعدل أكثر من 000 22 طفل بريء تضرروا في 26 حالة. وتفيد التقارير بأن تلك الأرقام هي أعلى الأرقام التي سجلها الأمين العام على الإطلاق. ونظراً لارتفاع عتبات وتحديات التحقق، فإنها لا تمثل النطاق الكامل للانتهاكات ضد الأطفال. ومن المثير للقلق البالغ أن القوات الحكومية هي المرتكب الرئيسي لقتل وتشويه الأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات والحرمان من المساعدات الإنسانية.

وتدين المجموعة بحزم أي انتهاكات جسيمة ترتكب ضد الأطفال من قبل أي دولة أو طرف وفي أي نزاع. ونحث بقوة جميع الدول، بما في ذلك الدول المدرجة حديثاً في القائمة – القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية والقوات المسلحة السودانية – على الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وندعو إلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية في السودان، وخاصة المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والصرف الصحي، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ومن دون عوائق. كما إننا نشعر بالفزع إزاء ما تم الإبلاغ عنه من اختطاف الأطفال الأوكرانيين ونقلهم قسراً على نطاق واسع من قبل الاتحاد الروسي، الذي لا يزال مدرجاً على قائمة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في أوكرانيا. ونكرر دعوتنا لروسيا بالإنهاء الفوري لحربها العدوانية غير القانونية وغير المبررة. وما زال يساورنا قلق بالغ إزاء التقارير التي تفيد باستمرار قتل وتشويه الأطفال في النزاع في اليمن، ولا سيما تجنيد الحوثيين للأطفال.

وكذلك تدعو المجموعة الجماعات المسلحة الست غير الحكومية المدرجة حديثاً في القائمة – تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وتحالف قوى المقاومة الكونغولية، وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس والفصائل التابعة لها، وكتائب القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وقوات الدعم السريع، والجبهة الثالثة – تمازج في السودان – إلى التوقف فوراً عن انتهاكاتها ضد الأطفال. ونكرر دعواتنا لوقف إطلاق النار بشكل عاجل في غزة وحماية المدنيين والإفراج الفوري عن الرهائن والوصول الآمن والمستمر للإمدادات الإنسانية من دون عوائق لتمكين توفير الدعم المنقذ لحياة المدنيين في غزة. ومن الضروري حماية جميع الأطفال في جميع النزاعات.

وتدعو المجموعة جميع أطراف النزاع المسلح إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها القانونية وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ونحث جميع الدول على الانضمام إلى اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين وتنفيذها. ونعيد تأكيد دعمنا لآليات العدالة والمساءلة الدولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. ونحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على زيادة الموارد التي تخصصها لدعم الرصد والإبلاغ وجمع البيانات المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. فذلك الجمع يعتبر عنصراً أساسياً لحماية الأطفال المعرضين للخطر.

وتدرك المجموعة الدور الذي يمكن أن تضطلع به خطط العمل في إنهاء ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ولحماية الأطفال في

النزاعات المسلحة بشكل أفضل، نحث الأطراف على العمل مع الأمم المتحدة لتوقيع وتنفيذ خطط عمل ذات خطوات ملموسة ومحددة زمنياً. وتقع على عاتقنا مسؤولية جماعية لتعزيز عالم آمن يحافظ على حقوق الأطفال أثناء أهوال النزاعات المسلحة.

السيدة شاهين (الإمارات): أود بداية أن أضم صوت دولة الإمارات إلى بيان المجموعة العربية وأن أشكر مقدمي الإحاطات على بيانتهم المؤثرة.

في عالم بلغت فيه النزاعات المسلحة ذروتها منذ الحرب العالمية الثانية، يعد الأطفال من الأكثر عرضة لمخاطر الحروب. فوفقاً لتقرير الأمين العام ارتفع معدل الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال بنسبة كبيرة خلال العام الماضي،

بما يشمل العنف الجنسي وعمليات تجنيد الأطفال وقتلهم وتشويهم.

إن هذه الأوضاع تقتضي من المجتمع الدولي أن يجدد مطالبه بأن تمتثل جميع الأطراف للقانون الدولي بما يشمل القانون الدولي الإنساني، وأن تتوقف عن انتهاكاتها. وندعو أيضاً جميع الأطراف المدرجة حديثاً في مرفقات تقرير الأمين العام

بشأن الأطفال والنزاع المسلح للعمل مع الممثلة الخاصة عن كثب من أجل وضع التدابير المناسبة لحماية الأطفال.

وفي سياق مناقشة اليوم أود التأكيد على ثلاث مسائل.

أولا، لا يجب أن نقبل بفرض الأطراف المتنازعة واقعاً تمنع فيه المساعدات الإنسانية من الوصول للمحتاجين وخاصة الأطفال. فهذه المسألة ملحة في ظل تعرض الأطفال لسوء التغذية والمجاعة. لقد دعا المجتمع الدولي مرارا للسماح بدخول المساعدات الإنسانية بأمان وبدون عوائق، بما في ذلك من خلال قرارات مجلس الأمن. ولكن لم يتم حتى الآن تلبية هذه المطالب، ومن المهم إدراك أنه لا يوجد نهج واحد يناسب جميع حالات النزاع لضمان وصول المساعدات، مما يتطلب من هذا المجلس توظيف مختلف الأدوات المتاحة تحت تصرفه بما يشمل وضع آليات لزيادة تدفق المساعدات الإنسانية ولتيسير وتتبع عمليات توصيلها على نطاق واسع والتحقق منها مثل الآلية التي أنشئت بموجب القرار 2720 (2023).

ثانيا، يجب أن يكون نهجنا في حماية الأطفال من النزاعات المسلحة شاملاً يرتكز في جوهره على الوقاية ويتيح مشاركة جميع الجهات الفاعلة ويشمل هذا بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة والتي يجب تصميمها على نحو يراعي الحاجة لحماية الأطفال مثل وضع مستشارين مختصين بحماية الأطفال والمساهمة في بناء قدرات المؤسسات الوطنية والمجتمعات المحلية في معالجة ومنع الانتهاكات الست الجسيمة لتكون مؤهلة لمواجهة هذه التحديات بعد انسحاب بعثات السلام.

ثالثا، يجب ضمان حصول الأطفال سواء الفتيات أو الفتيان على حقهم في الحصول على تعليم متساو وذي جودة حتى خلال النزاعات.

وكما ذكرنا في جلسات سابقة يجب الاستفادة من التكنولوجيا لتيسير الحصول على التعليم بشكل آمن وبدون انقطاع، بما في ذلك عبر دعم وتمويل مبادرات التعليم الرقمي وتوفير الأدوات اللازمة للهيئات التعليمية والتلاميذ. ولكن هذا لا يعني استبدال المدارس التي يجب أن تحظى بالحماية.

وقبل أن أختتم، لا يفوتني أن أتطرق لأوضاع الأطفال الفلسطينيين خلال الحرب الراهنة على قطاع غزة، والذي أصبح كما وصفه الأمين العام مقبرة للأطفال فيما تقدر منظمة إنقاذ الطفل أن ما يصل إلى 21 ألف طفل باتوا مفقودين خلال هذه الحرب. وهذا فضلا عن الصدمات النفسية الهائلة التي يتعرض لها الأطفال والتي سترافقهم طوال حياتهم خاصة من فقدوا عائلاتهم أو بترت أطرافهم بسبب القصف والعنف.

إن التوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار يعد حاجة ملحة في غزة وفي جميع مناطق النزاعات. واسمحوا لي في الختام أن أؤكد على التزام دولة الإمارات الراسخ بحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، بما يتماشى مع القانون الدولي والأطر التي حددها هذا المجلس ومن خلال التعاون مع الشركاء الدوليين.

السيد الفتلاوي (العراق): أود أن أتقدم بالشكر للجمهورية الكورية على دورها الفعال ورئاستها المتميزة لمجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه الجاري.

ويضم وفد بلدي صوته إلى بيان المجموعة العربية. وأشكر أيضا ً مقدمي الإحاطات.

أود أن أذكر المجلس بمبدأ قد يبدو بديهيا ً للجميع، وهو أن حماية الأطفال بغض النظر عن جنسهم ودينهم وجنسيتهم ومكان تواجدهم، هي مسؤولية يجب أن نلتزم بها جميعا ً في كل الحالات.

لكن يبدو أن هذا المبدأ له حالات خاصة تبيح لجهات معينة انتهاكه بشكل صارخ للقانون الدولي الإنساني وبدون رادع؛ حيث أن الوضع السيء لحالة حقوق الطفل في الأراضي الفلسطينية المحتلة يزداد تدهورا ً يوما ً بعد يوم مع استمرار القوة القائمة بالاحتلال باعتقال الأطفال الأبرياء بدعوى وجود ملف أمني سري للطفل المعتقل – وأكرر الطفل المعتقل في سجون تقتل طفولتهم وتسلب حقهم في التعليم والعيش بأمان مع ذويهم في بيئة آمنة وصحية.

وللأسف، فإن المجتمع الدولي يغض النظر عن هذا الإجراء التعسفي الخطيرالذي وصل إلى مستوى الاختفاء القسري في حالات ليست قليلة، ولا يعرف أي شيء عن وضعهم الصحي وظروف حياتهم في سجون الاحتلال.

إذ أن عدد الأطفال الذين قتلتهم القوة القائمة بالاحتلال بدم بارد تجاوز 500 14 طفل، مع تدمير أكثر من 32 مستشفى من أجل حرمانهم من تلقي الرعاية الصحية، واستخدام حرب التجويع كسلاح لقتل الأطفال، خصوصا ً ذوي الإعاقة منهم في خرق واضح للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

لذا نطالب المجتمع الدولي باتخاذ الإجراءات اللازمة والعاجلة لوقف جرائم السلطة القائمة بالاحتلال ضد جميع فئات الشعب الفلسطيني، وخاصة الأطفال، ورفع المعاناة عنهم.

أود أن أتقدم بالشكر إلى السيدة فرجينيا غامبي، الممثلة الخاصة أمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لجهودها وتعاونها البناء مع الجهات المختصة في العراق من أجل تنفيذ خطة العمل التي وقعت في بغداد بين حكومة جمهورية العراق

والأمم المتحدة بتاريخ 30 آذار/مارس 2023، ولمدة سنة واحدة والتي ارتكزت على أساس التعاون المشترك بين الطرفين لمنع أي انتهاكات تتعلق بتجنيد واستخدام الأطفال.

وقد أثبتت الجهات المختصة التزامها الكامل بتنفيذ خطة العمل وعزز العمل المشترك الزيارة الناجحة للسيدة غامبي وفريقها إلى العراق في كانون الثاني/يناير مطلع هذا العام والتي سلطت الضوء فيها على التزام العراق في مواجهة التحديات المتعلقة

بحماية وتعزيز حقوق الأطفال من خلال الإجراءات التي اتخذت وفق ما نصت عليه بنود خطة العمل.

والآن اسمحوا لي أن أستعرض أهم الإجراءات المتخذة بشأن حماية حقوق الطفل في العراق. لقد أولت اللجنة الوطنية العليا للرصد والإبلاغ مع مستشارية الأمن القومي الأهمية بشأن الأطفال العائدين من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية، والاطلاع على أوضاعهم والبرامج المعدة لإعادة إدماجهم، حيث تم وضع برنامج متخصص نفسي واجتماعي متكامل لتأهيلهم كما تم تشكيل فريق وطني دائم ومتخصص يتولى عهدة التأهيل النفسي للأطفال.

وفي هذا الصدد تواصل حكومة جمهورية العراق جهودها لإعادة مواطنيها إلى أرض الوطن بشكل مستمر، إذ جرى بتاريخ 28 نيسان/أبريل 2024، إعادة الدفعة الخامسة عشر من المواطنين العراقيين من مخيم الهول، حيث وصل 901 8 شخص إلى مركز الجدعة في العراق للتأهيل النفسي والمجتمعي فيما تم إعادة 814 5 شخصا ً لغرض إعادة الإدماج في مجتمعاتهم الأصلية. وتجاوز عدد الأطفال الذين تم إعادتهم من مخيم الهول 250 2 طفلا. ومع كل هذه الجهود فهناك العديد من التحديات ومن أهمها توثيق بعض الأطفال الذين فقدوا والديهم ولا يملكون أي إثبات للأبوة. ومع كل هذه الجهود، فهناك العديد من التحديات، ومن أهمها توثيق بعض الأطفال الذين فقدوا والديهم ولا يملكون أي إثبات للأبوة. وفي هذه الحالة، تتخذ الجهات

المختصة جميع السبل الممكنة فيما يتعلق بالتحقيق والبحث عن أقارب الطفل بشكل موسَّع ومكثَّف في عموم البلد. وكما لا يخفى عليكم، إن هذه الإجراءات تحتاج إلى وقت وجهد كبير لتقديم الأفضل لكل طفل وفق حالته الخاصة. وبهذا الخصوص، نثمن الجهود التي تبذلها اليونيسف بالتعاون مع الجهات المختصة في إثبات النسب وتأييد الأطفال وعودتهم إلى مناطقهم الأصلية. ولذا يؤكد وفد بلدي أن الوصول إلى الحل المستدام لهذه القضية يكمن في تحمل الدول مسؤوليتها في إعادة أبنائها من مخيم الهول في الجمهورية العربية السورية إلى بلدانهم للتأهيل وإعادة إدماج النساء والأطفال مع ضمان محاسبة مرتكبي الجرائم.

وفيما يتعلق بالمسؤولية الجنائية، لقد تم الانتهاء من مراجعة قانون رعاية الأحداث من قبل لجنة وطنية مختصة مع تقديم توصية مهمة تتمثل في رفع سن المسؤولية الجنائية من 9 سنوات إلى 12 سنة.

ومن القضايا التي نرى من الأهمية أن نسترعي انتباه المجلس لها الأطفال الأجانب الموجودون في العراق الذين انضم أحد أبويهم إلى الجماعات الإرهابية أو ولد بعضهم في السجون. ويلتزم العراق بواجباته الإنسانية والأخلاقية والقانونية تجاههم، ويحث الدول باستمرار على تحمل مسؤوليتها تجاه الأطفال من بلدانهم الموجودين في المخيمات ودور الرعاية لتسهيل عودتهم إلى أوطانهم. ولقد لمسنا بعض التجاوب والتعاون من بعض الدول، إذ قامت بالفعل باستلام الأطفال وإعادتهم إلى بلدانهم. وأتقدم بالشكر إلى جميع الدول التي استجابت وأخذت رعاياها. وأدعو الدول الأخرى التي لم تبد أي تعاون في هذه المسألة الإنسانية إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لحماية هؤلاء الأطفال ومستقبلهم.

وفي الختام، يؤكد العراق أن ينظر إلى الأطفال على أنهم هم ضحايا في كل الحالات، ولا بد من اتخاذ كل ما من شأنه لحمايتهم والدفع بتغيير الظروف الصعبة التي يمرون بها في حالات الصراع وما بعده. لكن هذه المسؤولية لا بد أن تكون مشتركة وتضامنية بين كل الدول. ولذا أذكر بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش في العام 2019 إلى الدول كافة بالتعاون مع العراق في ملف إعادة الأطفال، وأدعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى حث الدول بتحمل مسؤوليتها تجاه الأطفال من جنسيتهم وإعادتهم قبل تفاقم المسألة في المستقبل القريب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلَّم بالإنكليزية): بداية، أود أن أبدأ بشكر رئاسة جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب رئيس مجلس الحكماء السيد بان كي مون؛ والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، ونائب المديرة التنفيذية للعمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسف السيد تيد شيبان والطفل مقدم الإحاطة على بياناتهم الشاملة بشأن هذه المسألة الهامة.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للممثلة الخاصة للأمين العام وفريقها لإعداد التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) والإشارة في التقرير إلى أحوال الأطفال في أوقات النزاع المسلح في ميانمار.

تشعر ميانمار بالفزع إزاء تقارير وكالات الأمم المتحدة المختلفة التي تشير إلى التحديات المتزايدة التي يواجهها الأطفال أثناء النزاعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم، كما هو الحال في السودان والكونغو وهايتي وأوكرانيا وغزة وبلدي ميانمار. فوصول عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها إلى 32 990 أمر يثير قلقاً بالغاً. ولذلك نواصل التعبير عن تعاطفنا العميق مع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. إن التحديات التي يواجهها الأطفال في مختلف البلدان التي تواجه نزاعات مسلحة قد تختلف من حيث الشكل، لكن الألم والأذى اللذين يتعرضون لهما متماثلان. ويجب أن نضع في اعتبارنا جميعاً أن الأطفال هم مستقبلنا.

في حالة ميانمار، لا تزال الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال تتزايد بشكل كبير بسبب محاولة الانقلاب العسكري والفظائع التي ارتكبها المجلس العسكري منذ شباط/فبراير 2021. لقد شهدنا بوضوح ارتكاب المجلس العسكري الحاكم لعمليات الاختطاف والاعتقال والقتل والاغتصاب والعنف الجنسي والتجنيد القسري واستخدام الأطفال كدروع

بشرية والهجمات على المدارس والمستشفيات والموظفين المرتبطين بها. وفي الوقت نفسه، فإن الهجمات الجوية العشوائية والمنهجية والموجهة وقصف المؤسسات التعليمية، فضلاً عن استخدام الأجهزة المتفجر اليدوية الصنع والألغام تشكل بعضا من الفظائع الخطيرة العديدة التي يرتكبها المجلس العسكري الحاكم باستمرار.

إن الأطفال في ميانمار يدفعون ثمناً باهظاً لمحاولة الانقلاب العسكري وفظائع المجلس العسكري الحاكم الذي حرمهم من حقهم في التعليم والصحة. ومن المحزن للغاية أن نشهد مراراً فقدان أطفالنا لفرص التعلم الآمن ونراهم يدرسون داخل المخابئ والمخيمات المؤقتة في المناطق المتضررة من النزاع. وعلاوة على ذلك، لم يتمكن عدد كبير من الأطفال من الاستفادة من التدخلات الصحية والتغذوية الأساسية.

كما زاد التجنيد الإجباري الذي فرضه المجلس العسكري مؤخرا من تفاقم معاناة الشعب، بما في ذلك الأطفال. وبعد إعلان المجلس العسكري الحاكم عن التجنيد الإجباري، ساد الخوف في كل أسرة معيشية، لا سيما الأسر التي لديها أطفال. ويختبئ العديد من الشباب، حتى من تقل أعمارهم عن 18 عاما، ويفرون من البلد هربا من التجنيد غير القانوني واستخدامهم كدروع بشرية.

وفي هذا السياق، تلاحظ ميانمار بقلق بالغ أن استنتاج الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بشأن قضية ميانمار لا يزال معلقاً منذ عام 2021، مما يزيد من التحديات المتعلقة بالحالة المتردية أصلا في الميدان. ودعونا المجتمع الدولي مراراً، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى اتخاذ إجراءات فعلية. ولم تتم الاستجابة لدعواتنا بعد. وعليه، يتحمل شعب ميانمار، خاصة النساء والشباب والأطفال، وطأة هذا التقصير في اتخاذ إجراءات فعلية.

وتتعاون حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار مع كيانات الأمم المتحدة المعنية على تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ووضعت مجموعة من المبادئ التوجيهية بشأن وقاية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في ميانمار وحمايتهم. وبناء على ذلك، أصدرت وزارة الدفاع في حكومة الوحدة الوطنية تعليمات لقواتها بالتقيد بمدونة قواعد السلوك ولوائحها والامتناع عن ارتكاب أي من الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح. وترحب حكومة الوحدة الوطنية ووزاراتها المعنية بالشكاوى وتلتزم برصدها واستعراضها والتحقيق فيها ومحاسبة الضالعين في ارتكاب هذه الجرائم. وأود أن أؤكد من جديد أننا نحترم مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ونلتزم بالتمسك بها. ونحتاج بالتأكيد إلى مساعدة من وكالات الأمم المتحدة وغيرها لتعزيز قدراتنا في مجال تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. ونرى أن الانتهاكات الصارخة لهذه المبادئ تسهم سلباً في التحديات المعاصرة التي يواجهها الأطفال في النزاعات المسلحة وتعد من أسبابها الرئيسية. ويجب محاسبة من ينتهكون هذه المبادئ ويرتكبون هذه الانتهاكات. وفي هذا الصدد، يشكل المجلس العسكري الحاكم وأفعالها الوحشية الأسباب الجذرية الواضحة للمآسي التي تحل بأطفالنا وشبابنا.

ونظراً لتزايد النزوح وانعدام الأمن الغذائي والفقر والجوع والتجنيد الإجباري، يجب وضع المساعدة الإنسانية وإمكانية الوصول دون عوائق في مقدمة الأولويات لمعالجة هذه المشكلة. وعلى الرغم من أن حكومة الوحدة الوطنية، إلى جانب منظمات المقاومة العرقية ومنظمات المجتمع المدني وشعب ميانمار، تبذل قصارى جهدها لتقديم المساعدة إلى المحتاجين، بمن فيهم الأطفال، ما زلنا نحتاج إلى مساعدة كافية من وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة. وأرجو من الدول الأعضاء أن تساعدنا على إنقاذ أطفالنا. والأهم من ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يفعل المزيد لمعالجة مسألة ميانمار. فتجاهل المجلس العسكري الحاكم تجاهلا تاما للقرار 2669 (2022) بشأن ميانمار يشكل تهديدا لولاية المجلس وسلطته وصلاحياته.

أدرك أن المجلس لا يزال منقسما بشأن معالجة مسألة ميانمار. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الحملة التضليل ونشر المعلومات المغلوطة التي يقوم بها المجلس العسكري الحاكم. فالعصبة العسكرية الحاكمة تلقي باللوم بشكل غير مسؤول على الشعب وقوى المقاومة كلما وقعت حوادث. وأود أن أقدم مثالاً حديثاً. في 19 حزيران/يونيه 2024، أطلقت قوات العصبة العسكرية الحاكمة النار

على سيارة بها ثلاثة ركاب في ماندالاي. قُتل راهب مشهور على الفور، وأصيب راهب مشهور آخر والسائق بجروح. في البداية، اتهمت العصبة العسكرية الحاكمة قوات الدفاع الشعبي بإطلاق النار. ولكن، وبعد بيان علني من الراهب المصاب، اعترفت العصبة العسكرية الحاكمة في نهاية المطاف بأن جنودها هم الذين أطلقوا النار على السيارة.

إنني أحث الدول الأعضاء على الانتباه إلى حملة المعلومات المضللة/المعلومات المغلوطة للعصبة العسكرية الحاكمة وعدم تصديق معلوماتها الملفقة التي تنشر عبر سفارات ميانمار ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها العصبة. وفي هذا المجتمع المتطور تقنيًا والمنفتح، هناك العديد من المصادر المتاحة للتحقق من الأخبار. فرجاءً توخوا اليقظة وضعوا البشرية أولاً. أنقذوا أطفالنا وأنقذوا شعبنا. وأرجو أن تعيدوا المستقبل إلى الشعب، وخاصة أطفالنا وشبابنا.

وبصفتي أب لطفل يبلغ من العمر خمس سنوات وابنة تبلغ من العمر 16 عاماً، فإنني أناشد المجتمع الدولي مرة أخرى، وبقلب حزين ومتألم للغاية، أن يفرض ضغطاً أكبر على العصبة العسكرية الحاكمة من خلال قطع إمدادها بالأسلحة ووقود الطائرات والتدفقات المالية.

وفي الوقت نفسه، يجب اتباع نهج متكامل وشامل لحل المشكلة بشكل كامل في ميانمار. إننا عازمون على إحلال السلام والاستقرار في ميانمار ليس فقط من أجل البلد، بل من أجل المنطقة وخارجها.

إن مسألة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في ميانمار لا يمكن حلها ما لم تنه العصبة العسكرية الحاكمة انقلابها غير القانوني وديكتاتوريتها غير القانونية وتخضع للمساءلة. لذلك أود أن أختم بدعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم – بكل الوسائل الممكنة – لجهودنا المتفانية لبناء اتحاد فيدرالي ديمقراطي يكون للشعب وبالشعب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

السيد فيرواتا (رومانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد رومانيا البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أكرر الشواغل التي أعربت عنها بالأمس الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتر وغيرها من مقدمي الإحاطات، وكذلك ممثلو عدة وفود، بمن فيهم زميلنا ممثل ميانمار، بشأن زيادة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

إن الأرقام الواردة في تقرير الأمين العام (S/2024/384) قاتمة. فهي تمثل مستويات عالية من العنف والفشل الهائل في حماية واحدة من أكثر الفئات ضعفاً. إن الحالة الكئيبة التي تؤثر على الأطفال من إسرائيل والأراضي الفلسطينية إلى السودان وميانمار وأوكرانيا ناتجة عن انعدام الأمن والنزاع. كما إنها نتيجة لأعمال التحدي وعدم الامتثال للقانون الدولي الإنساني من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ومكافحة الإفلات من العقاب أمر بالغ الأهمية لدعم العدالة والمساءلة. ومن الضروري أن يحاسب الذين ينتهكون القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، خاصة عندما يكون الأطفال هم الضحايا، من دون تقصير.

إن بلدي دولة تكرس نفسها بثبات للدفاع عن حقوق الطفل وضمان حماية الأطفال. وقد انضمت رومانيا مؤخراً إلى النداء الطارئ للعمل من أجل ضمان احترام حقوق الأطفال الفلسطينيين وتوسيع نطاق العمل الإنساني المبدئي في غزة والضفة الغربية، والذي أعلن عنه في المنتدى الإنساني الأوروبي لهذا العام. ومن الضروري إعطاء الأولوية للوصول غير المقيد للمساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة من النزاع، وبالتالي ضمان وصول المساعدات الأساسية إلى الأطفال الذين تعطلت حياتهم بشكل كبير.

وعلى مقربة من حدودنا، تدعو رومانيا بنشاط إلى المساءلة على انتهاكات حقوق الطفل في جميع أنحاء أوكرانيا. إننا نشارك بشكل مباشر في الجهود الدولية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني. وتؤيد رومانيا إنشاء تحالف دولي لتسهيل عودة الأطفال الأوكرانيين الذين رحلوا أو هجروا قسراً من الأراضي الأوكرانية المحتلة من قبل روسيا. ونرى أن رصد الأطفال الأوكرانيين المرحلين أو المشردين بشكل غير قانوني سيساعد في استعادة حقوقهم ويسهم في تحقيق السلام والعدالة على مستوى العالم.

لقد أثبت جدول أعمال الأطفال والنزاعات المسلحة أهميته الكبيرة على مدى السنوات الـ 25 الماضية. وتطلعا إلى المستقبل، يؤيد بلدي

إدراج أحكام محددة بشأن الأطفال والنزاع المسلح في ولاية عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة كلما تطلبت الحالة في الميدان ذلك. وينبغي وضع آليات متابعة خاصة لضمان نقل المعارف والقدرات كلما حدث انتقال أو تغيير في المهمة، بهدف تعزيز الحماية من خلال مراعاة مبدأ مصلحة الطفل الفضلى. ولا بد من اتخاذ إجراءات الآن ضد الانتهاكات الجسيمة المتزايدة والمقلقة ضد الأطفال. ويجب أن تكون حماية حقوق الأطفال ورفاههم، بغض النظر عن جنسيتهم أو ظروفهم، التزامًا جماعيًا ومسؤولية مشتركة، بما في ذلك لهذه الهيئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور.

السيدة غونزاليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): إن السلفادور ممتنة لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة. كما نتقدم بالشكر لمختلف مقدمي الإحاطات على عروضهم.

ستكون النسخة الكاملة لهذا البيان متاحة من خلال الأمانة العامة.

يشعر بلدي كذلك بالامتنان لتقرير الأمين العام السنوي (S/2024/348)، وهو مرجع هام لعمل مجلس الأمن والأمم المتحدة في معالجة أثر النزاعات المسلحة على الفتيات والفتيان. ويشيد بلدي بجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في مجال العمل الإنساني وجميع الذين يعملون بلا كلل من أجل حماية الأطفال في حالات النزاع.

تدين السلفادور بشدة جميع أشكال العنف ضد الفتيات والفتيان في النزاعات المسلحة. ويساورنا قلق بالغ من أن هذا العنف قد وصل إلى مستويات قصوى في عام 2023، حيث شهدنا أعلى عدد من الانتهاكات الجسيمة منذ ما يقرب من 10 سنوات. إن من غير المقبول على الإطلاق أن تستمر الفتيات والفتيان في تحمل وطأة الأزمات والحروب.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثير عدداً من النقاط.

أولاً، نطلب أن يواصل مجلس الأمن معالجة الأزمة الخطيرة التي تواجه حقوق الفتيات والفتيان في النزاعات المسلحة. ويجب أن تتحول المناقشات حول انتهاكات حقوقهم إلى تدابير وموارد ملموسة لمنع هذه الانتهاكات ومكافحتها.

ثانياً، يجب أن ينتهي منع إيصال المساعدات الإنسانية أثناء النزاع، نظراً لتأثيره العميق على الفتيات والفتيان.

ثالثًا، يجب أن تتوقف الهجمات على الأهداف المدنية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات. كما يجب على الأطراف أيضًا إزالة الذخائر المتفجرة وتوفير التوعية بمخاطرها ومساعدة ضحاياها، لا سيما الأطفال.

رابعاً، فيما يتعلق بعمليات مراقبة الأسلحة التقليدية الأخرى، ندعو إلى إجراء تحليل لمخاطر تحويل الأسلحة، بما في ذلك في مناطق النزاع المسلح، والتي يمكن أن تؤدي إلى الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك قطع غيارها ومكوناتها وذخائرها.

خامسا، وتماشيا مع توصيات الأمين العام، نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم إدماج تدابير وقدرات حماية الطفل في ولايات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. فينبغي وضع استراتيجيات لحماية الطفل مدعومة بموارد كافية ومستدامة على مر الزمن قبل سحب عمليات حفظ السلام.

سادساً، نلاحظ بقلق بالغ أن الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والأطفال المشردين والمهمشين هم الأكثر عرضة للانتهاكات الجسيمة. وعلى الرغم من أن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي تؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات، فإن الفتيان هم الضحايا الرئيسيين للتجنيد والاستخدام والاختطاف. ونحن ندعو بإلحاح إلى توفير الحماية والمساعدة لهم بما يتناسب مع احتياجاتهم الخاصة.

وقد تحققت الأمم المتحدة من الرقم المثير للقلق وهو 990 32 الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد 557 22 من الفتيات والفتيان في عام 2023. ولأكن واضحة – هذا أمر لا يُحتمل وغير مقبول. ومع أخذ تلك الأرقام في الاعتبار، أود أن أختتم بتكرار كلمات الممثلة الخاصة في إحاطتها التي قدمتها إلى المجلس أمس:

”وراء كل حادثة انتهاك لحقوق الأطفال في حالات النزاع المسلح تجربة بغيضة منفردة لأحد الأطفال.“

لا يمكننا أن ننسى ذلك. ويستطيع المجلس أن يغير هذا الواقع. وفي الوقت الذي تزداد فيه النزاعات تعقيداً، ندعو جميع الدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع وجميع الجهات الفاعلة المعنية إلى مضاعفة جهودها على جميع المستويات لمنع معاناة الكثير من الأطفال ووقفها وتخفيفها وإنهائها في حالات النزاع المسلح. ومرة أخرى، تقع على عاتق الأعضاء مسؤولية كبيرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد فيشانكاياكيج (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أود أن أهنئ جمهورية كوريا على رئاستها لمجلس الأمن هذا الشهر وأن أعرب عن تقديري لتنظيمها هذه المناقشة الهامة جدا. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2024/384) وجميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم. وفي إطار التحديات التي أبرزها الأمين العام في تقريره، تود تايلند أن تؤكد على النقاط التالية:

أولاً، من الضروري تنفيذ التدابير الوقائية أثناء النزاع. وقد يساعد إنشاء أفرقة للاستجابة السريعة من الأخصائيين في حماية الطفل على ضمان التدخل السريع. وفي الوقت نفسه، يساعد الالتزام الصارم بالقانون الدولي والقواعد والمعايير الدولية على حماية الأطفال من التأثير غير المتناسب للنزاعات.

ثانياً، لا بد من المشاركة الدبلوماسية الدولية لبناء الثقة والتفاوض بشأن المرور الآمن لعمال الإغاثة والإمدادات في مناطق النزاع. وتدعم تايلند وضع مذكرة إرشادية بشأن حالات منع وصول المساعدات الإنسانية من أجل تعزيز التعاون الدولي وتيسير تقديم المساعدة للأطفال المحتاجين في الوقت المناسب.

ثالثاً، تطرح الفترة الانتقالية التي تعقب انسحاب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات فريدة من نوعها. وتدعو تايلند إلى إدراج التدابير وأنشطة التدريب ذات الصلة بحماية الطفل في جميع ولايات حفظ السلام لضمان الانتقال السلس والدعم المستدام للأطفال.

رابعًا، يجب أن يستمر التعليم حتى في أوقات النزاع. ويمكن أن يؤدي التعلم المتنقل وعبر الإنترنت دورا هاما في هذا الصدد. ومن الأهمية بمكان أيضا إنشاء منصات للحوار بين جميع أصحاب المصلحة من أجل ضمان حصول الأطفال الآمن على التعليم والرعاية الصحية.

أخيراً، تتطلب حماية الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة ودعمهم برامج شاملة لإعادة التأهيل توفر الدعم النفسي وفرص التعليم والتدريب. ونعتقد أن النُهج المجتمعية ضرورية لإعادة الإدماج المستدام. وبالطبع، يمكن أن يحقق الرصد الطويل الأمد الكثير نحو منع إعادة التجنيد.

وما فتئت تايلند تعالج بهمة المسائل التي يواجهها الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح. لقد أنشأنا ملاجئ آمنة وخدمات لحماية الطفل في المناطق الحدودية، مع توفير الدعم والرعاية الأساسيين للأطفال بالتعاون الوثيق مع شركاء مثل اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بوجه خاص.

في الختام، تتطلب حماية الطفل، ولا سيما في حالات النزاع، تصميمًا جماعيًا واستراتيجيات مبتكرة ومتعددة الأبعاد. وتقف تايلند على أهبة الاستعداد للتعاون مع المجتمع الدولي ومع الأطفال، ولا سيما بخصوص مبادرات التعاون التقني وبناء القدرات، لضمان سماع أصوات أضعف الفئات والعمل على الاستجابة لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد أمورين (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر أوروغواي جمهورية كوريا ورئاسة المجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة وتمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من التعبير عن رأيها بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح ذات الأهمية الخاصة.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن الدول الأعضاء في فريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح البالغ عددها 49 دولة وأود أن أضيف البيان التالي بصفتي الوطنية.

إننا نجتمع اليوم في مواجهة اتجاهات مقلقة أبرزها الأمين العام في تقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) الذي

يشمل الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر 2023 والذي أُعد بناء على تكليف من قرار مجلس الأمن 2427 (2018).

أولاً، تعرب أوروغواي عن قلقها البالغ إزاء ارتفاع نسبة الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح في عام 2023 ارتفاعا مقلقا بلغ 21 في المائة، بما في ذلك ارتفاع نسبة حوادث القتل والتشويه ارتفاعا كبيرا بلغ 35 في المائة. وتؤكد هذه الإحصاءات غير المسبوقة على واقع مأساوي في أماكن مثل إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة غزة، وفي بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وأوكرانيا. ولا يزال الأطفال يتحملون وطأة النزاعات المسلحة بطرق مروعة تنتهك أبسط حقوقهم الأساسية وتحرمهم من مستقبل ينعمون فيه بالسلام والاستقرار. ونتفق مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، التي أشارت إلى أن التقرير السنوي بمثابة جرس إنذار. ونعرب عن تأييدنا لها في هذا التحذير وفي دعوتها للمجتمع الدولي إلى تجديد التزامه بتوافق الآراء العالمي بشأن حماية الأطفال من النزاع المسلح، وكذلك للدول إلى الوفاء بمسؤوليتها الأساسية عن حماية سكانها واحترام جميع القواعد والمعايير المعمول بها في إدارة حالات النزاع المسلح.

ولا يفوتنا أن نلاحظ أن القوات الحكومية، الملزمة بالقانون الدولي الإنساني، كانت الجاني الرئيسي في عمليات القتل والتشويه والهجمات على المدارس والمستشفيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية، مع أن أكثر من نصف الانتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة غير تابعة للدول، بما في ذلك الجماعات التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها إرهابية. ويساورنا القلق أيضا إزاء الهجمات المسلحة التي تستهدف المؤسسات التعليمية والتي تؤثر تأثيرا غير متناسب على الفتيات وتديم دورات عدم المساواة. ويؤدي استمرار مستويات العنف الجنسي ضد الفتيات في مناطق النزاع إلى تفاقم تلك التحديات ويعوق التقدم نحو المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

واستجابة لتلك المخاوف الجدية، تشدد أوروغواي على ضرورة ضمان الامتثال الصارم للقانون الدولي الإنساني وتحث جميع الدول الأعضاء على التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة وتنفيذه وعلى تأييد مبادئ والتزامات باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة. وندرك أيضا الدور الحاسم لوصول المساعدات الإنسانية في توفير الخدمات الأساسية للأطفال المتضررين من النزاع في امتثال صارم للقرار 2286 (2016) الذي يُلزم جميع أطراف النزاعات المسلحة بتسهيل مرور العاملين في المجال الطبي والإنساني مرورا آمنا وبلا عوائق. ويجب الحفاظ على الطبيعة المحايدة والنزيهة والمستقلة للمساعدات الإنسانية واحترامها في جميع الأوقات.

في الختام، تؤكد أوروغواي من جديد التزامها بالعمل على تعزيز التدابير الجماعية لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. ولتحقيق هذه الغاية، نحث مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على اتخاذ إجراءات حاسمة لمنع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والتصدي لها ومساءلة مرتكبيها وضمان حماية الأطفال ومنحهم الفرصة لإعادة بناء حياتهم بعيداً عن أهوال النزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية الدومينيكية.

السيد بلانكو كوندي (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر جمهورية كوريا على قيادتها، ونشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة.

أود أن أبدأ بملاحظة إيجابية، ولكن ذلك أمر مستحيل. يشكل تأثير النزاعات المسلحة على الأطفال جرحاً غائراً في إنسانيتنا. وقد ازداد هذا الجرح غورا خلال العام الماضي، كما يتضح من أحدث تقرير للأمين العام (S/2024/384) حول هذا الموضوع. تم التحقق من ارتكاب أكثر من 900 32 انتهاك جسيم بحق الأطفال في عام 2023، بزيادة نسبتها 21 في المائة مقارنة بالعام السابق. وراء هذه الإحصائيات المؤلمة نجد حياة الشباب وأحلامهم المحطمة وآمالهم المدمرة في بلدان مثل فلسطين وأفغانستان والسودان وأوكرانيا والصومال واليمن وجارتنا هايتي. كل رقم يمثل فردا – فردا بريئًا. كل إحصائية تحكي قصة ألم

وفقدان أسرة ومجتمع وأمة. لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالبقاء مكتوفي الأيدي في مواجهة هذا العنف المتصاعد. على المجتمع الدولي أن يتصدى بحزم وتضامن.

لا يزال منع وصول المساعدات الإنسانية يشكل تحديًا خطيراً، مع الإبلاغ عن 200 5 واقعة في العام الماضي. ونتيجة لذلك، يحرم الأطفال من الحصول على التعليم والغذاء والرعاية الطبية، وكلها حقوق أساسية. ثمة حاجة ملحة لتعزيز آلياتنا لحماية الأطفال. يجب تناول عمليات الانتقال من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة إلى أفرقة الأمم المتحدة القطرية بطريقة متأنية ومسؤولة من أجل ضمان استمرار حصول الأطفال على المساعدة التي يحتاجونها في السياقات الهشة. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة في سياقات مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تمثل عملية الانتقال من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تحديات كبيرة فيما يتعلق بحماية الأطفال في ذلك البلد.

وفي هذا الجانب من العالم، ما فتئت أعمال العنف التي ترتكبها العصابات في هايتي تخلف آثاراً ضارة على الأطفال. ويحدونا الأمل، بدعم من بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات التي تم نشرها مؤخراً في ذلك البلد الشقيق، وبدعم من المجتمع الدولي بأسره، في إمكانية استعادة الأمن في أقرب وقت ممكن لا من أجل التخفيف من مخاطر العنف المباشر ضد الأطفال فحسب، بل وأيضاً لتهيئة ظروف أكثر استقراراً تمكن الأطفال من الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية والحماية الكافية.

يجب أن نضاعف جهودنا لدعم وتعزيز الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك أدوات مثل آلية الرصد والإبلاغ والاستنتاجات التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بهدف كفالة المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. وفي الوقت نفسه، ندعو جميع الأطراف المتنازعة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، مع ضمان المساءلة عن جميع الانتهاكات التي ترتكب بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح. لا مجال للإفلات من العقاب، خاصة عندما يتعلق الأمر بحماية الفئات الأضعف بيننا.

أيدت الجمهورية الدومينيكية إعلان المدارس الآمنة ومبادئ باريس ومبادئ فانكوفر. وصادقت أيضا على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، مما يشهد على التزام بلدي بهذه الغاية. ولذلك، فإننا ندعو جميع الدول التي لم تصادق بعد على هذه الصكوك إلى أن تفعل ذلك.

يتوقف مستقبل جنسنا البشري على رفاه أطفالنا اليوم. يجب ألا نخذلهم. دعونا نبرهن بأفعالنا أننا نقف إلى جانب العدالة والكرامة لجميع الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة أينما كانوا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أحمدي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة. كما أشكر السيدة غامبا دي بوتغير، الممثلة الخاصة للأمين العام، ومقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم.

يوفر القانون الدولي، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، الحماية للمدنيين والأطفال أثناء النزاعات المسلحة. كما تشدد العديد من قرارات الأمم المتحدة على هذه الحماية. غير أن الأطفال يعانون بشكل غير متناسب من تأثير الحروب، إذ تزداد التقارير عن ارتكاب انتهاكات جسيمة. ويشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2024/384) إلى أن هناك زيادة بنسبة 21 في المائة في الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في مناطق النزاع، وارتفاع بنسبة 35 في المائة في حالات القتل والتشويه.

وما فتئ الشرق الأوسط شاهداً مأساوياً على الانتهاكات المروعة لحقوق الطفل، من أفغانستان إلى اليمن وفلسطين. إن الحالة في غزة، ولا سيما استهداف الأطفال الفلسطينيين، أمر يثير بالغ القلق، في السياق الأوسع لحرب الإبادة الجماعية التي تشنها إسرائيل ضد الشعب

الفلسطيني. تشن إسرائيل، نظام الاحتلال، منذ أكثر من تسعة أشهر، حرب إبادة وعدوان عسكري على الشعب الفلسطيني الأعزل، منتهكة بشكل صارخ جميع القواعد والمبادئ والأعراف القانونية الدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويستخدم هذا النظام بوقاحة كل الوسائل الممكنة لإبادة السكان المدنيين، بما في ذلك استخدام التجويع كوسيلة من وسائل الحرب؛ الاستهداف العشوائي للنساء والأطفال؛ الهجوم المتعمد على البنية التحتية المدنية، وخاصة المدارس والمستشفيات والمناطق السكنية؛ وعرقلة تقديم المساعدات والخدمات الإنسانية الأساسية للمدنيين، في انتهاك مباشر لقرارات مجلس الأمن.

ووفقًا لتقرير الأمين العام، فإن إسرائيل مسؤولة عن 698 5 حالة من الانتهاكات، بما في ذلك قتل وتشويه الأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات. وقد أدرج الأمين العام القوات المسلحة الإسرائيلية على قائمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. منذ بدء العدوان الإسرائيلي على الفلسطينيين في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، قُتل ما يقدر بـ 450 13 طفلا في غزة، وأصيب آلاف آخرون. وفي الوقت نفسه، يستمر عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في الارتفاع بشكل حاد مع تضاؤل فرص الحصول على الغذاء الكافي والمياه الصالحة للشرب. ومن خلال استهدافها المتعمد للأطفال والمدنيين، ارتكبت إسرائيل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، في انتهاك صارخ للقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني.

وتواصل إسرائيل انتهاك قرارات مجلس الأمن. تطالب تلك القرارات إسرائيل، نظام الاحتلال، بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين، والسماح بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وسريع وآمن وبدون عوائق إلى قطاع غزة بأكمله وفي جميع أنحاء القطاع. يتحمل هذا النظام المسؤولية الكاملة عن تلك الانتهاكات الجسيمة ويجب محاسبته عليها. إن محاسبة إسرائيل ضرورية لردع الانتهاكات في المستقبل وكفالة تحقيق العدالة للضحايا.

يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وبغض النظر عن الظروف، يجب دائمًا حماية حقوقهم وسلامتهم ورفاههم. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب على جميع الأطراف المتنازعة الامتثال الكامل والفعال للقانون الدولي الإنساني. ومن الضروري أيضًا معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. إن معالجة قضايا مثل الفقر ومحدودية فرص الحصول على التعليم الجيد وفرص العمل أمر بالغ الأهمية في التخفيف من حدة هذه الانتهاكات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي الجزاءات الأحادية الجانب غير القانونية إلى تفاقم محنة الأطفال في المناطق المتأثرة بالنزاع ويجب معالجتها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد ماك بين (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي ألقى باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

أود في البداية أن أرحب بعقد هذه المناقشة وأن أشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2024/384). كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عملهم الدؤوب لكفالة حماية الأطفال وعلى رؤاهم المقنعة والواقعية.

يكشف التقرير المعروض علينا اليوم عن واقع بغيض ومتفاقم للأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. يوثق التقرير زيادة كبيرة في الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في عام 2023، بما في ذلك زيادة صارخة في العنف الجنسي ضد الفتيات ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. إننا ندين بشدة الزيادة المروعة بنسبة 35 في المائة في قتل وتشويه الأطفال وارتفاع عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات، مما يحرم الأطفال من حقهم في التعليم والرعاية الصحية ويعرضهم لخطر كبير.

وقد تم التحقق من أكبر عدد من الانتهاكات الجسيمة في إسرائيل وفلسطين وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار والصومال ونيجيريا والسودان. ونلاحظ إضافة عدد من الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول إلى قائمة الجهات التي ارتكبت انتهاكات جسيمة تؤثر على الأطفال في النزاعات المسلحة.

ومن هذه الجهات القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية، وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس، وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. ومنها أيضاً القوات المسلحة السودانية وعدد من الجماعات المسلحة التابعة للدولة في السودان وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن المستغرب أن العديد من هذه الانتهاكات ناجمة استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، ونحث جميع الدول الأعضاء التي لم تؤيد بعد الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان على تأييده. ويدل نطاق الانتهاكات وخطورتها على تزايد تجاهل القانون الدولي الإنساني في حالات النزاع المسلح من قبل الجهات التابعة وغير التابعة للدول على السواء.

ويجب بذل مزيد من الجهود لضمان احترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبادئ التمييز والتناسب والحيطة والالتزام بإتاحة وتيسير وصول المساعدات الإنسانية بسرعة ودون عوائق. وعلينا أيضا أن نكفل المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي الإنساني. ويجب علينا أكثر من أي وقت مضى أن نؤيد عمل المحكمة الجنائية الدولية وغيرها من آليات العدالة الدولية. ويجب أن نعمل على إنهاء الانتهاكات ضد الأطفال ومنعها ودعم المتضررين منهم وإعادة إدماجهم. وندعو المجتمع الدولي إلى تعزيز دعمه للتدخلات الإنسانية والإنمائية، بما في ذلك المبادرات الخاصة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، التي تقلل من الضرر الذي تلحقه النزاعات المسلحة بالأطفال. ومن الضروري أيضا إدراج القدرة على حماية الطفل في الولايات ذات الصلة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة وضمان الحفاظ على أطر حماية الطفل خلال مراحل انتقال البعثات. ويشجعنا أن نرى أن عمل الأمم المتحدة قد أدى إلى انخفاض الانتهاكات في سياقات معينة. ونأمل أن يتسنى إحراز مزيد من هذا التقدم، وندعو في هذا الصدد جميع الأطراف المدرجة في مرفقات التقرير إلى التعاون بشكل بناء مع الأمم المتحدة.

إن أثر النزاع المسلح على الأطفال أثر فوري وطويل الأمد. فهو يعرض أضعف الفئات في مجتمعاتنا للأذى الجسدي والمعاناة النفسية، ويعطل سبل حصولهم على الخدمات الأساسية، ويقوض نماءهم النفسي والاجتماعي ويضر بآفاق المستقبل لديهم. ومن مسؤوليتنا الجماعية كسر هذه الحلقة وبناء عالم يمكن فيه لكل طفل أن يترعرع في أمان وكرامة وسلام، غير مثقل بويلات الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البحرين.

السيدة العليوات (البحرين): أود بداية أن أشكر وفد جمهورية كوريا على جهوده المقدرة خلال رئاسته لمجلس الأمن في شهر يونيو الحالي، وعلى عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن موضوع "الأطفال والنزاع المسلح: كيفية النهوض بمعاييرنا الجماعية صوب حماية الأطفال وإنهاء جميع الانتهاكات الجسيمة". كما أتوجه بالشكر إلى كافة مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم القيّمة.

يشير التقرير السنوي الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح إلى الارتفاع المروع للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة في عام 2023، حيث تحمل الأطفال الوطأة العظمى من آثار الأزمات المتضاعفة والمستفحلة التي اتسمت بالتجاهل التام لحقوق الطفل. وفي ظل الحرب المدمرة والمستمرة طيلة أكثر من ثمانية أشهر على قطاع غزة وما يشهده القطاع من أوضاع إنسانية كارثية وحالة غير مسبوقة من حيث نطاق الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال وحدتها.

وتجدد مملكة البحرين دعوتها للمجتمع الدولي ولا سيما أعضاء مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤولياته في فرض تطبيق القرارات الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني بشأن الوقف الفوري والدائم والشامل لإطلاق النار في قطاع غزة وحماية المدنيين الأبرياء وزيادة تدفق المساعدات الإنسانية لسكان القطاع بشكل عاجل وآمن وكامل، وتهيئة الأجواء الآمنة لإحياء عملية السلام من أجل السلام العادل والشامل، بحصول الشعب الفلسطيني الشقيق على حقوقه المشروعة بإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتؤكد مملكة البحرين بأن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة هي واجب إنساني قبل أن يكون قانونياً. وفي حين نصت القوانين

الدولية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقوانين الصادرة عن مجلس الأمن، على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، إلا أن أرقام الأطفال المتضررين من النزاعات تستمر في التضخم. لذلك حرص بلدي خلال الدورة الثالثة والثلاثين من مؤتمر قمة جامعة الدول العربية الذي استضافه في شهر مايو الماضي، وترأس أعماله حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين المعظم، حفظه الله ورعاه، على تحقيق إجماع عربي على خمس مبادرات وآليات تنفيذ، تركز على المتضررين من الصراعات والنزاعات في منطقة الشرق الأوسط وتوفير الخدمات اللازمة لضمان حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية التي حرموا منها نتيجة النزاعات المسلحة.

وختاماً ستواصل مملكة البحرين دعم كافة الجهود الرامية إلى النهوض بحماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، بمن في ذلك الأطفال اللاجئون والنازحون داخلياً، وتكثيف عمل المجتمع الدولي من أجل ترسيخ السلام والأمن والاستقرار في مناطق النزاعات حتى ينعم جميع الأطفال بحقوقهم، ولا سيما حقهم في الحياة والصحة والتعليم، في بيئة آمنة ومزدهرة. وشكرا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد خضور (الجمهورية العربية السورية): لقد كانت الجمهورية العربية السورية من أوائل الدول التي انضمت إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وواظبت على الوفاء بالتزاماتها بموج أحكامه. كما انضمت في العام 1996 إلى قائمة الدول التي تبنت قرار الجمعية العام 77/51، الذي أنشأ ولاية الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

واتساقا مع التزاماتها، أقرت الدولة السورية على مدى السنوات الأخيرة جملة من القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية الطفل ورعايته، حيث تم في العام 2013، إصدار القانون المتضمن تعديل قانون العقوبات لجهة تجريم تجنيد الأطفال وإشراكهم في الأعمال القتالية ووضع خطة وطنية للتعامل مع الأطفال ضحايا التجنيد. كما صدر في العام 2021 القانون 21، قانون حقوق الطفل، الذي يهدف إلى تعزيز دور الدولة بمختلف مؤسساتها في حماية الأطفال ورعايتهم.

على مدى سنوات الحرب الإرهابية التي فرضت على سوري، انخرطت الحكومة السورية في تعاون جاد وبنّاء مع الأمم المتحدة وممثليها بمن فيهم أولئك المعنيون بالأطفال والنزاع المسلح. وقامت بتوجيه مئات الرسائل الرسمية التي تبرز حجم الجرائم والانتهاكات الجسيمة التي ارتُكبت أو ارتكبتها التنظيمات والميليشيات الإرهابية بدعم وانخراط مباشر لرعاتها، والتي كان من بينها تجنيد أعداد كبيرة من الأطفال في صفوف تلك التنظيمات وتلقينهم الفكر الإرهابي المتطرف. ولم يقتصر الأمر على ذلك، حيث كان الأطفال الذين هجّرهم الإرهاب عرضة لأبشع الانتهاكات في بعض مخيمات اللجوء، بما في ذلك الزواج القسري وزواج القاصرات، والتجنيد، وعمالة الأطفال، والعنف الجنسي، ووقوعهم ضحايا لشبكات الاتجار بالأشخاص.

كما دأب وفد بلدي على تزويد الممثلة الخاصة بتعليقاته وملاحظاته على المقتطفات الخاصة بسورية في تقاريرها. إلا أن أيا من هذه التعليقات لم تجد طريقها إلى تلك التقارير. لقد تعمدت ممثلة الأمين العام تجاهل مشاغلنا والمعلومات التي زودناها بها واتبعت نهجاً بالغ العدائية لا ينسجم وموجبات ولايتها من مهنية وموضوعية، في محاولة منها ربما لحرف انتباه المجتمع الدولي عن هوية المرتكب الحقيقي لتلك الجرائم، والمتمثل بالمنظمات والميليشيات الإرهابية ومشغليها في كيان الاحتلال الإسرائيلي والقوات الأمريكية والقوات التركية المتواجدة بشكل غير شرعي على أراضي بلدي.

قبل أيام قليلة أعلنت الممثلة الخاصة عن قيامها بتوقيع اتفاق مع تنظيم إرهابي مسلح يدعى "الجيش الوطني السوري" وكيانين إرهابيين متحالفين معه هما "تنظيم أحرار الشام" و "جيش الإسلام"، بذريعة حماية الأطفال في مناطق وجود تلك التنظيمات، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه تلك التنظيمات الإرهابية ارتكاب شتى أنواع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، بما في ذلك القتل والتشويه والعنف الجنسي

والزواج القسري وزواج القاصرات والتعذيب والاختطاف والتجنيد، ناهيك عن فرض مناهجها المتطرفة كبديل عن المناهج الدراسية الرسمية، وهذه ربما أخطر من كل ما سبق. وتعمل هذه التنظيمات تحت مظلة واسعة من الإفلات من المحاسبة والعقاب توفرها الدول الراعية لها، وفي مقدمتها النظام التركي والإدارة الأمريكية التي لا تزال إلى اليوم تحول دون إدراج كياني جيش الإسلام وأحرار الشام الإرهابيين على قوائم مجلس الأمن للإرهاب.

إن هذه الكيانات الإرهابية المسلحة المتعددة التسميات والولاءات قد ارتكبت، إلى جانب تنظيم جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام وتنظيم داعش الإرهابيين، أفظع الجرائم والانتهاكات خلال سنوات الحرب الإرهابية على سورية. وسيكون من السذاجة بمكان توقع إمكانية وفاء مثل هذه التنظيمات الإجرامية بأية تعهدات تقطعها للممثلة الخاصة. وهو ما رأيناه جليا في حالة الاتفاق السابق الذي أبرمته الممثلة الخاصة مع ما يسمى بميليشيات قسد العميلة للقوات الأمريكية في شمال شرق سورية 2019، والذي حظي آنذاك بحملة ترويج مشابهة بزعم أنه سيضع حدا لحالات تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل تلك الميليشيات. هل نتوقع من تنظيمات إرهابية أن تعطينا ضمانات في هذا الاتجاه، السيد الرئيس؟ إلا أن ميليشيات قسد لا تزال تحتجز الأطفال وتجندهم قسرا وتحتجز عشرات الآلاف غيرهم في مراكز الاحتجاز اللاشرعية واللاإنسانية في مناطق سيطرتها، كسجن غويران ومخيم الهول والروج وغيرها.

إن الاتفاق الجديد المزعوم، وعلى غرار سابقه، لا يصب أبدا في مصلحة الطفل، كما تروج له الممثلة الخاصة بل إنه يوفر غطاء لمثل تلك التنظيمات الإرهابية والميليشيات الانفصالية لمواصلة انتهاكاتها لحقوق الإنسان. وهو لا يعدو كونه محاولة بائسة ومشبوهة في الوقت ذاته لإسباغ نوع من الاعتراف أو الشرعية على تنظيمات إرهابية وميليشيات انفصالية وتلميع صورتها القبيحة وتاريخها الإجرامي والترويج لها والتغطية على جرائمها.

إن موقف الممثلة الخاصة على مدى 9 أشهر من حرب الإبادة الجماعية والانتهاكات غير المسبوقة التي يتعرض لها الأطفال على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة، يؤكد لنا مدى إخلالها بمحددات ولايتها، وهو الأمر الذي تجلى بوضوح خلال إحاطتها أمام مجلس الأمن بتاريخ الثالث من نيسان/أبريل الماضي (انظر S/PV.9594) والذي استدعى تحركا عاجلا من المجموعة العربية للاحتجاج على سلوكها غير المقبول وإخلالها المتعمد بولايتها وسعيها للتغطية على انعكاسات ممارسات الاحتلال الإسرائيلي على الأطفال ومحاولة طمس ما يزيد عن 7 عقود من جرائم الكيان المحتل بحق الأطفال في فلسطين المحتلة وفي الجولان السوري المحتل.

ختاما، تؤكد الجمهورية العربية السورية مجددا التزامها بتعزيز حقوق الأطفال وحمايتها وضمان توفير البيئة المناسبة لنشأتهم السليمة ومواصلة بذل كل الجهود الممكنة لتوفير الدعم والرعاية لهم، وذلك على الرغم من التحديات الكبيرة التي تواجهها جراء ممارسات بعض الدول الغربية الراعية للإرهاب والتدابير القسرية الانفرادية أحادية الجانب. وتتطلع سورية لدعم جهودها ذات الصلة من خلال دعم تأهيل المنشآت المدنية المتضررة، وفي مقدمتها المدارس والمراكز الصحية، وتوفير الدعم القطاعي للأطفال المصابين بالسرطان والأطفال من ضحايا الألغام التي زرعتها المجموعات الإرهابية والأطفال ذوي الإعاقة، بغية رسم مستقبل أفضل لأجيالنا القادمة يعيشون فيه بطمأنينة وسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة المغرب.

السيدة الموتشو (المغرب) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أشكر جمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا بشأن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح. كما أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم، ولا سيما الأمين العام السابق للأمم المتحدة ونائب رئيس مجلس الحكماء، معالي السيد بان كي – مون؛ والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر. ونائب المدير التنفيذي للعمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسف، السيد تيد شيبان. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الطفل ممثل المجتمع المدني على شهادته.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل المملكة العربية السعودية نيابة عن مجموعة الدول العربية.

منذ عدة سنوات حتى الآن، وبشكل أكثر تحديداً منذ تقديم تقرير غراسا ماشيل (A/51/306) إلى الجمعية العامة في عام 1996 الذي لفت انتباه العالم إلى الاحتياجات الخاصة للأطفال في النزاعات المسلحة، عُبِّئ المجتمع الدولي لحماية الأطفال في حالات الضعف الشديد. وقد أدت تلك التعبئة إلى نشوء نظام عالمي، يتألف من ترسانة قانونية ملزمة وقانون غير ملزم، يدعو إلى حماية الأطفال في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في المناطق التي تعاني من العنف والحروب.

في نزاعات اليوم، يكون الأطفال للأسف هم الضحايا الرئيسيون. إنهم الضحايا عندما يتأثرون بشكل مباشر. وهم الضحايا عندما تتعرض صحتهم ورفاههم للخطر وعندما تُستهدف مدارسهم وتعليمهم. وهم الضحايا عندما يتم تجنيدهم قسراً من قبل الجماعات المسلحة في صفوف المقاتلين. وهن الضحايا عندما يتم استغلالهن جنسيًا وتحويلهن إلى رقيق أو عندما يُجبرن على ممارسة الدعارة أو عندما يتعرضن للحمل القسري أو الزواج القسري. وقد أدان مجلس الأمن بحزم جميع هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل.

وفيما يتعلق بالحالة في فلسطين، تكرر المملكة المغربية دعوتها إلى وقف فوري ودائم وقابل للتحقق لإطلاق النار في غزة للسماح بإيصال المساعدات الإنسانية الكافية بشكل سلس ومن دون عوائق وضمان الحماية العاجلة للمدنيين والعاملين في مجال العمل الإنساني، وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. إننا ندعو إلى إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين مع الالتزام بتوفير أفق سياسي للقضية الفلسطينية لإعادة إطلاق حل الدولتين على حدود 4 حزيران/يونيه 1967، كما اتفق عليه المجتمع الدولي.

وبتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، أطلقت المملكة المغربية، يوم الاثنين 24 حزيران/يونيه الجاري، عملية جديدة لتقديم المساعدات الطبية الإنسانية للسكان الفلسطينيين في غزة. وقد تم إيصال المساعدات المغربية عبر نفس الطريق البري غير المسبوق الذي استُخدم في عملية المساعدات الغذائية التي نُشِرَت بتوجيهات من جلالة الملك محمد السادس، في شهر رمضان الماضي. وتؤكد تلك العمليات الإنسانية الواسعة النطاق التي نُشِرَت لصالح السكان الفلسطينيين الالتزام الفعال والثابت لجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، بالقضية الفلسطينية.

وختاماً، تدين المملكة المغربية بأشد العبارات جميع أشكال العنف ضد الأطفال، ولا سيما تجنيدهم واستغلالهم من قبل الجماعات المسلحة الانفصالية كجنود أطفال، وخاصة في مخيمات اللاجئين. وقد كان المغرب من أوائل الدول التي وقّعت وصادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. كما وقعت على مبادئ والتزامات باريس ومبادئ فانكوفر وإعلان المدارس الآمنة.

سيبذل المغرب كل ما في وسعه لدعم جهود المجتمع الدولي الرامية إلى حماية الأطفال في جميع مناطق العالم من اغتصاب طفولتهم وحرمانهم من حقوقهم الأساسية وإنهاء الجرائم المرتكبة ضدهم أثناء النزاع المسلح. إنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية لأن هؤلاء الأطفال هم مستقبل دولنا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيبال.

السيد ثابا (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئاسة جمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة الهامة جدا. وأعرب عن تقديري الكبير للأفكار الشاملة والقيّمة التي عبّر عنها مقدمو الإحاطات.

في حالات النزاع الأطفال أشد الفئات ضعفا ويعانون من أخطر العواقب. ويعرض تقرير الأمين العام (S/2024/384) المستوى المقلق للعنف الذي يتعرض له الأطفال. ومما يثير ذعرنا الشديد أن عدد الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك اختطاف الأطفال وتجنيدهم وقتلهم وتشويههم، قد بلغ رقماً قياسياً. وعلى الرغم من الجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة والعديد من الأطر المعيارية الدولية، لا يزال الأطفال يتحملون وطأة النزاعات. يجب أن يتوقف هذا الأمر. ولا بد من حماية الأطفال لأنها مسؤوليتنا المشتركة والأساسية.

وفي هذا السياق، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط.

أولا، تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية الأطفال. ويجب عليها أن تنفذ إطارا قانونيا قويا من أجل حماية الأطفال وحقوقهم. ويجب أن تضمن اتخاذ تدابير أكثر فعالية للمساءلة عن العنف ضد الأطفال وتقديم الجناة إلى العدالة.

ثانيا، ينبغي إعطاء الأولوية لحماية حقوق الأطفال والفئات الضعيفة ومصالحهم في سياق ما بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك في عمليات إعادة التأهيل وإعادة الدمج واستراتيجيات بناء السلام. ويكتسي الاستثمار في التعليم والنظم الصحية وآليات الدعم الاجتماعي أهمية بالغة لإعادة دمجهم في المجتمع.

ثالثا، ينبغي أن تحترم الأطراف المتنازعة القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية وصولا آمنا وسريعا وبلا عوائق من أجل حماية المدنيين في مناطق النزاع.

رابعا، يجب تقديم المساعدة والدعم الدوليين من أجل تعزيز قدرة الدولة على حماية وتعزيز الأطر القانونية والتشغيلية من أجل تعزيز المساءلة.

خامسا، تنوه نيبال بالاهتمام المستمر الذي توليه الأمم المتحدة ومجلس الأمن لهذا البند من جدول الأعمال. وينبغي أن تعمل الأدوات المتاحة لمجلس الأمن، مثل آلية الرصد والإبلاغ والقائمة الواردة في مرفق تقرير الأمين العام والفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بصورة محايدة ومستقلة.

سادسًا، يجب توظيف الجهود الدبلوماسية وغيرها من التدابير استراتيجيا لردع استخدام الأطفال الجنود وغيرها من الانتهاكات. وبالمثل، ينبغي اتخاذ إجراءات وقائية كاملة من أجل منع نشوب النزاعات ويجب أن نعالج الأسباب الجذرية للنزاعات في أماكن أخرى من العالم في إطار جهودنا لحماية الأطفال.

وتشمل تجربة نيبال في عملية السلام إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع وإعادة دمجهم. وأدرجت نيبال أحكاماً لحماية الطفل منذ المراحل الأولى من عملية السلام، مع خطط عمل محددة زمنياً ومصممة خصيصاً لمواءمة احتياجاتها. وبعد تنفيذ خطط العمل المذكورة بشفافية، حُذفت نيبال من المرفق الوارد في تقارير الأمين العام.

وتنفذ نيبال، باعتبارها أكبر بلد مساهم بقوات عسكرية وأفراد شرطة، ولاية الحماية في عملياتها المتعلقة بحفظ السلام وتدعم بناء قدرات الوكالات المضيفة. ولمنع حدوث انتكاس بعد انسحاب البعثة، ينبغي أن يعطي المجلس الأولوية للحماية في خطة الانتقال ويوفر التدريب والموارد للسلطات المحلية وينشئ آليات للإبلاغ المنتظم والمساءلة.

في الختام، لا تشكل حماية الأطفال في النزاع المسلح مجرد واجب أخلاقي بل هي انعكاس للإنسانية. وتتطلب التزاماً ثابتاً وإجراءات منسقة. فلنتحد في عزمنا على حمايتهم ونكفل احترام حقوقهم ونزودهم بالدعم الذي يحتاجونه للتعافي وإعادة بناء حياتهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد دي مرتين توبرانين (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جمهورية كوريا على تنظيم هذه المناقشة السنوية المفتوحة وأشكر الأمين العام السابق والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ونائب المدير التنفيذي للعمل الإنساني وعمليات الإمداد في اليونيسف على إحاطاتهم.

تؤيد إيطاليا البيانين اللذين أدلي بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وفريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتود أن تضيف الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

وفقًا لاتفاقية حقوق الطفل، ينبغي أن يتمتع جميع الأطفال، بغض النظر عن وضعهم القانوني، بالحق في طفولة آمنة وهادئة. ويساورنا قلق عميق إزاء الارتفاع الكبير في الانتهاكات الجسيمة المتحقق منها التي أبرزها تقرير الأمين العام لعام 2023 (S/2023/363) حيث أشار إلى زيادة صادمة بنسبة 21 في المائة مقارنة بعام 2022. ويزداد هذا الاتجاه المقلق سوءا بسبب عوامل من قبيل منع وصول المساعدات الإنسانية وشن هجمات على المدارس والمستشفيات.

وينص القانون الدولي على أن الجماعات المسلحة من الدول وغير الدول ملزمة بالسماح بالمرور السريع ودون عوائق للمساعدات الإنسانية إلى المدنيين المحتاجين، بمن فيهم الأطفال، وبتيسير ذلك. وتكتسي المدارس والمستشفيات أهمية بالغة حيث توفر المساندة النفسية والحماية الاجتماعية للأطفال وتتدرج الهجمات التي تستهدف هذه المؤسسات ضمن الانتهاكات الجسيمة الستة التي يتعرض لها الأطفال أثناء النزاع والتي تؤثر بشدة على صحتهم فورا وفي الأجل الطويل.

إن اقتران النزاعات المسلحة بالأزمات مثل تغير المناخ يزيد من ضعف الأطفال، مما يؤكد الحاجة إلى حماية أولئك الذين يعيشون في حالات الطوارئ. ويزيد التهجير القسري من خطر التجنيد والاختطاف والاتجار والاستغلال الجنسي والممارسات الضارة، بما في ذلك الزواج المبكر والقسري.

ولكسر حلقة الانتهاكات التي تُرتكب ضد الأطفال، يجب اتباع نهج منتظم ومتسق بدءاً من الوقاية ووصولا إلى المساءلة وإعادة الدمج. وفي هذا السياق، تشدد إيطاليا على أهمية القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة ومبادئ فانكوفر لحفظ السلام ومنع تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، مع إبراز الحاجة إلى إدماج تلك المبادئ في جدول أعمال حفظ السلام الأوسع نطاقاً. وينبغي أن تهدف إجراءاتنا إلى توفير استجابة تستند إلى حقوق الطفل، مع إعطاء الأولوية للمصالح الفضلى للأطفال في جميع جوانب حياتهم ومعاملة الأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة سابقاً بصفتهم ضحايا.

ونؤكد أيضا على الدور المهم لإعلان المدارس الآمنة في الحد من تأثير النزاعات المسلحة على التعليم والطلاب والعاملين في مجال التعليم والهياكل الأساسية من خلال حث جميع الأطراف على الامتناع عن الاستخدام العسكري للهياكل الأساسية المدنية.

وبالتوازي مع ذلك، يجب أن نتصدى للجرائم التي لا يُبلغ عنها بالقدر الكافي مثل العنف الجنسي في حالات النزاع والاغتصاب المستخدم أسلوبا من أساليب الحرب. ونشجع على التعاون بين مختلف ولايات الأمم المتحدة لإنهاء هذه الآفة وعواقبها الوخيمة على الفتيان والفتيات وضمان مثول الجناة أمام العدالة. فلنغتنم هذه الفرصة للتأكيد مجددا على دعمنا القوي للولاية المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح باعتبارها أداة فريدة من نوعها لإعطاء الأولوية لحماية الأطفال في جدول الأعمال السياسي للمجلس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد موكونغو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي برئاسة جمهورية كوريا لمجلس الأمن لشهر حزيران/يونيه ويشيد بكم، سيدي الرئيس، على إدراجكم هذه المسألة الهامة – الأطفال والنزاع المسلح – في جدول الأعمال. ويود وفد بلدي أيضا أن يرحب بالسيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام، وممثل اليونيسف في جلسة اليوم.

إن بلدي في حالة حرب. وهذا يعني أن الأطفال معرضون باستمرار لجميع أنواع سوء المعاملة، على غرار ما استمع إليه المجلس صباح أمس وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2024/384).

وفي هذا الصدد، يمكن إبداء ملاحظتين إن الأطفال هم مدنيون تُنتهك حقوقهم بشكل خطير. والأسوأ من ذلك أنهم يتعرضون لصدمة كبيرة. وهذا يؤثر على تكوينهم النفسي، الذي لم يكتمل نموه بعد، عندما يتم تجنيدهم كأطفال جنود. وهذا هو الحال على وجه الخصوص عندما يُطلب منهم قتل أحد الخصوم بدم بارد، أو عندما يُطلب منهم قتل أحد زملائهم من الأطفال الجنود الذين تم اتهامهم بالعمالة، أو عندما يتم إجبارهم على إحراق القرى. تقوم جميع الجماعات المسلحة العاملة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتجنيد الفتيان والفتيات واستخدامهم أثناء القتال كمقاتلين ومراسلين وجواسيس ومهربين ولنقل الذخيرة.

وفيما يتعلق بالعدوان الذي تتعرض له جمهورية الكونغو الديمقراطية من رواندا في الوقت الراهن، ينبغي أن نتذكر أن العقوبات الأولى التي فرضتها وزارة الخارجية الأمريكية ضد رواندا، في سبتمبر/أيلول 2023 بسبب دعمها لحركة 23 مارس، كانت رداً على ممارسة

الحركة غير المقبولة المتمثلة في استخدام الأطفال كجنود. بيد أنني على يقين من أن الأعضاء سيتذكرون أيضاً أن الجيش الرواندي وعملاءه من حركة 23 مارس، وفي إطار سياسة الإبادة التي ينتهجونها وفي الوقت الذي أظهروا فيه ازدراءً تاماً للقانون الدولي الإنساني، قصفوا متعمدين مخيم النازحين في موغونغا غرب مدينة غوما، مما أسفر عن مقتل 35 شخصاً وإصابة 37 آخرين، معظمهم من الأطفال.

تُظهر هذه الصورة القاتمة الوضع العام للأطفال في النزاع الذي يمزق بلدي. وفي هذا الصدد، يكشف تقرير الأمين العام عن زيادة بنسبة 41 في المائة في عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ضد الأطفال خلال الربع الأول من عام 2023، مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. كان هناك 377 3 انتهاكاً جسيماً ضد 420 2 طفلاً في عام 2020، وفقاً لتقرير حزيران/يونيه 2023 بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وفي إقليمي روتشورو وماسيسي في مقاطعة كيفو الشمالية التي تحتلها حركة 23 مارس وقوات الدفاع الرواندية، يخضع الأطفال باستمرار للعمل القسري لاستخراج الموارد الطبيعية. ويُستخدم هؤلاء الأطفال أيضاً في تكسير الحجارة في المناجم. بمجرد تفتيت الأحجار، يتم استخدام الكولتان الذي تحتوي عليه في الأجهزة الإلكترونية. ويفسر ارتفاع مستوى النشاط الإشعاعي في تلك المواد ارتفاع درجة المشاكل التنفسية، المميتة أحياناً، التي يعاني منها العديد من الأطفال الكونغوليين بعد التعامل مع الكولتان أو نقله. أما بالنسبة لأولئك الذين نجوا من الموت، فقد أصيبوا بصدمة نفسية بسبب أعمال اللصوصية والهمجية التي ارتكبتها الجماعات المسلحة بحقهم. وهم غالباً ما يتعرضون لمشاهد عنف تُقتل خلالها عائلاتهم وأصدقاؤهم أمام أعينهم.

لقد عانى الآلاف من الأطفال ضحايا الهجمات العنيفة التي تشنها الجماعات المسلحة من أضرار نفسية وجسدية كبيرة. وأغتنم هذه الفرصة لأتحدث نيابة عن هؤلاء الأطفال الذين غالباً ما تعيش أسرهم في أوضاع اقتصادية كارثية، مما يتطلب اتخاذ خطوات ملموسة لتوفير تعويضات لهم. وفيما يتعلق بالتعليم، فإن الأطفال النازحين أثناء القتال لا يحصلون على التعليم بشكل أساسي، مما يجعلهم أكثر عرضة للتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وقد استجابت الحكومة من جانبها لهذا الوضع من خلال السعي التدريجي لضمان احترام أحكام القانون الدولي الإنساني التي تكاد تكون مقدسة في هذا المجال. في عام 2012، وقعت جمهورية الكونغو الديمقراطية خطة عمل مع الأمم المتحدة لوضع حد لتجنيد الأطفال في قوات الأمن والقوات المسلحة الكونغولية. وفي عام 2015، اعتمدت جمهورية الكونغو الديمقراطية خريطة طريق لتسريع تنفيذ خطة عملها. ومنذ ذلك الحين، نفذت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية خطة العمل بالكامل. أخيراً، وبعد أن أقرت الأمم المتحدة في عام 2017 بأن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد التزمت بأحكام خطة العمل، رفعت الأمم المتحدة القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية من قائمة القوات المسلحة الحكومية التي تجند الأطفال أو تستخدمهم كجنود.

ولا يسعني أن أختتم دون الإشادة بعمل جميع الوكالات العاملة في مجال حماية الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويود وفد بلدي أن يشكر برنامج متطوعي الأمم المتحدة على عمله لصالح صحة الأطفال، وكذلك منظمة إنقاذ الطفولة على جهودها لدعم الأطفال في النزاعات المسلحة، وخاصة من قدموا إحاطة لهذه الجلسة لتسليط الضوء على الوضع الصعب الذي يواجه العديد من الأطفال. إننا ندعو الدول الأعضاء والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة إلى زيادة دعمها لمنظمات حماية الطفل حتى يتسنى تعزيز القدرات المحلية وحتى يتسنى حماية جميع الأطفال. ختاماً، نود أن ندعو أعضاء المجلس إلى تكرار إدانتهم الحازمة لجميع الجماعات المسلحة التي تستخدم الأطفال في النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

السيدة لورتكيبانيدزه (جورجيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئاسة جمهورية كوريا على عقد هذه المناقشة الهامة.

وتؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أقدم بعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

لقد مرت 25 سنة منذ اعتماد القرار التاريخي 1261 (1999) بشأن الأطفال والنزاع المسلح. وعلى الرغم من أن قضية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح قد أدرجت بشكل منهجي على جدول أعمال المجلس، إلا أننا ما زلنا نشهد زيادة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في العديد من الحالات في جميع أنحاء العالم. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء العدد الكبير من الانتهاكات التي تم التحقق منها في العام الماضي، كما هو مبين في التقرير الأخير (S/2024/384) للأمين العام. ونؤكد مجدداً دعمنا لولاية الأطفال والنزاع المسلح ونشدد على أن التمسك بالتزاماتنا بموجب القانون الدولي ومضاعفة الجهود الوطنية والدولية أمران أساسيان للتصدي بفعالية للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

إن حماية التعليم في أثناء النزاع المسلح أمر بالغ الأهمية لبناء أسس التماسك الاجتماعي والتنمية على المدى الطويل. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد من جديد على أهمية إعلان المدارس الآمنة ومبادئ فانكوفر، حيث أن جورجيا طرف فيها ومؤيد قوي لها.

وللعام الثالث على التوالي، ونتيجة للحرب العدوانية التي تشنها روسيا، يعاني الأطفال في أوكرانيا من عنف غير مسبوق، بما في ذلك الترحيل القسري الذي يرقى إلى مستوى جرائم الحرب. ونشارك تماماً الشواغل الواردة في التقرير بشأن العنف ضد الأطفال والهجمات المستمرة على المدارس والمستشفيات. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر أننا نهيب بروسيا الامتثال للتدابير المؤقتة لمحكمة العدل الدولية الصادرة في 16 آذار/مارس 2022.

وللأسف، فإن أعمال روسيا العدوانية وعواقب احتلالها معروفة جيداً لجورجيا. وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان المزرية في إقليمي أبخازيا وتسخينفالي المحتلين من جورجيا، حيث لا تزال الحقوق الأساسية للأطفال المتضررين من النزاع تُنتهك من قبل الاتحاد الروسي، السلطة التي تمارس السيطرة الفعلية على الأرض. كما أود أن أذكر بالحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في كانون الثاني/يناير 2021 الذي شهد قانونياً على احتلال روسيا وسيطرتها الفعلية على المنطقتين الجورجيتين.

يتعرض الأطفال المتأثرون بالنزاع لانتهاكات مختلفة لحقوق الإنسان، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، القيود المفروضة على حرية التنقل والحصول على الرعاية الصحية وحظر التعليم باللغة الجورجية الأم. وهذا يدل بوضوح مرة أخرى على الحاجة الملحة لإمكانية وصول الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان إلى كلا الإقليمين اللذين تحتلهما روسيا من جورجيا. إننا ندعو المجتمع الدولي إلى حث روسيا على وقف أعمالها الاستفزازية والمدمرة في المناطق المحتلة بشكل غير قانوني من جورجيا والبدء في الوفاء بالتزاماتها الدولية، وفي مقدمتها اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008.

في الختام، أود أن أؤكد على الأهمية الحاسمة للموقف الثابت والحازم للمجتمع الدولي من أجل حماية حقوق الطفل في كل مكان، بما في ذلك المناطق المتأثرة بالنزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائب المراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

المونسنيور ميرفي (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): بينما نلاحظ زيادة مقلقة في النزاعات حول العالم، فإن الذكرى الخامسة والعشرين للقرار 1261 (1999) والذكرى الخامسة والسبعين لاتفاقيات جنيف توفران مناسبة مواتية للتأكيد على الأثر غير المتناسب والكارثي للنزاعات على الأطفال. يكشف أحدث تقرير للأمين العام (S/2024/384) عن اتجاه مقلق: فقد تضاعفت نسبة الأطفال الذين قتلوا في النزاعات المسلحة ثلاث مرات منذ عام 2022. ويشهد العالم حالياً الوضع البائس الذي يعيشه الأطفال القاطنون في مناطق مأهولة متضررة من النزاعات، حيث يكون لاستخدام الأسلحة المتفجرة تأثير مدمر بشكل خاص. ومما يثير قلق وفد بلدي الشديد أن الأسلحة الفتاكة

تُستخدم بشكل متزايد ضد المدارس والمستشفيات وأماكن العبادة. هذه المواقع التي يجب أن تكون ملاذاً آمناً، خاصة للأطفال، أصبحت بدلاً من ذلك مواقع للدمار والموت.

ومن الضروري عدم التقليل من تأثير هذه الفظائع على الأطفال. إن الأسلحة المتفجرة والألغام الأرضية وغيرها من مخلفات الحرب، بالإضافة إلى التسبب في إصابات جسدية خطيرة، تسبب صدمات نفسية وعاطفية عميقة. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يسهم بشكل كبير في الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم كأطفال جنود، والذي لا يزال أحد أكثر الانتهاكات التي تم التحقق منها ضد الأطفال عدداً.

نحن نشهد سنوياً حرمان آلاف الأطفال من طفولتهم. ونسمح بأن تُسلب كرامتهم التي حصلوا عليها كهدية محبة من الله والتي من واجبنا الأساسي الحفاظ عليها وضمانها. وفي ضوء ضرورة الحفاظ على حياة اليافعين، يود وفد بلدي أن يطرح النقاط الثلاث التالية لينظر فيها المجلس:

أولاً، إن الحصول على المساعدة الإنسانية أمر بالغ الأهمية لحماية الأطفال. ويدين الكرسي الرسولي أي محاولة لعرقلة إيصال الإمدادات، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء، إلى أولئك الذين يعانون من آثار الحرب، وخاصة الأطفال. ومن الواضح أن أي عوائق من هذا القبيل لا تنتهك القانون الدولي الإنساني فحسب، بل لها تأثير ضار على نمو الأطفال.

ثانياً، يعتبر وقف إنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة العشوائية، خاصة في المناطق المأهولة بالسكان، عنصراً أساسياً للحد من تأثير النزاع المسلح على الأطفال. ولهذا السبب، يشيد وفد بلدي بدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام على عملها القيم ويدعو إلى التنفيذ الكامل للإعلان السياسي بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

ثالثاً، نحثّ المجلس على ضمان الاستخدام الأمثل لجميع الوسائل والأدوات المتاحة لتيسير تنفيذ الخطة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح. ومن المؤسف أن الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح لم يتمكن من اعتماد استنتاجات بشأن عدة تقارير قطرية لفترة تجاوزت السنتين. إن لهذا الفشل عواقب ملموسة على الأطفال في بعض الحالات الأكثر هشاشة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة آهانغاري (أذربيجان) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نشكر جمهورية كوريا على عقد المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة غامبا دي بوتغيتر، على إحاطتها.

لقد طالعنا لعام آخر تقرير الأمين العام (S/2024/384) وما تضمنه من صورة قاتمة لعالم الأطفال المستهدفين بالانتهاكات الجسيمة التي تشمل القتل والتشويه والاختطاف والتجنيد لأغراض عسكرية. وفي هذا المنعطف الحرج، يظل ضمان الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فضلاً عن توفير المساءلة عن الانتهاكات السابقة، ضرورة مستمرة على طول الطريق نحو الوقاية والحماية الفعالة للأطفال في النزاعات المسلحة.

لقد عانى أطفال أذربيجان بشكل كبير من الاحتلال الأرميني لأراضينا خلال الأعوام الثلاثين الماضية. وقد أودى الاحتلال بحياة المئات من الأطفال الأذربيجانيين، بينما فقد حوالي 000 305 منهم أحد الوالدين أو كليهما. وفي انتهاك للقانون الدولي الإنساني، احتجزت أرمينيا 92 طفلاً كرهائن، ونزح مئات الآلاف منهم مع عائلاتهم. ودُمرت ما يقرب من 000 1 مدرسة ثانوية ودور حضانة أو تضررت بشكل كبير. وأسفر عمل عدواني آخر ارتكبته أرمينيا خلال خريف عام 2020، بما في ذلك من خلال الهجمات الصاروخية على المناطق السكنية في مدينتي غانجا وباردا، عن مقتل 12 طفلاً وإصابة 16 آخرين. وكان عمر أصغر ضحية 18 شهراً فقط.

وحتى بعد تحرير أراضينا، لا يزال الأطفال يتعرضون للمعاناة، حيث ترفض أرمينيا مشاركة معلومات دقيقة وشاملة حول مئات الآلاف من الألغام الأرضية التي زرعتها في أراضينا. ومنذ خريف عام

2020، وقع 363 مواطناً أذربيجانياً، من بينهم 10 أطفال وشباب، ضحايا للألغام الأرضية. وعلاوة على ذلك، لا يزال حوالي 000 4 مواطن، بما في ذلك 71 طفلاً من أذربيجان، في عداد المفقودين فيما يتصل بالنزاع – وتمتنع أرمينيا باستمرار عن توضيح مصيرهم.

وفي الوقت الذي تواصل فيه أرمينيا ممارستها الواسعة النطاق لتجنيد الأطفال من قبل القوات المسلحة واستغلالهم في الدعاية التي تحض على الكراهية ضد أذربيجان، شرعت بلدي في عملية ترميم وإعادة تأهيل واسعة النطاق في الأراضي المحررة. ومن خلال ترميم المنشآت المدنية وإعادة بناء المرافق التعليمية، بما في ذلك إنشاء جامعة كاراباخ في مدينة خانكندي، فإن أذربيجان عازمة على خلق فرصة للأطفال للعيش والازدهار في منطقة تنعم بالسلام والاستدامة والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل المملكة العربية السعودية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الماضي (المملكة العربية السعودية): السيد الرئيس، يسرني ألقي هذا البيان بالصفة الوطنية.

وأود في البداية التقدم بالشكر إلى السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتر، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيد تيد شيبان، نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ والأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون، وذلك على إحاطاتهم القيمة وعلى ما يقومون بهم من جهود حثيثة ومتميزة ونوعية في مجال حماية المدنيين والأطفال أثناء النزاع المسلح.

يتزامن انعقاد هذه الجلسة مع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاتفاقية جنيف لعام 1949 والذكرى الخامسة والعشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن 1261 (1999)، وهما بلا أدنى شك مناسبتان تشكلان أهمية قصوى في القانون الدولي الإنساني، وتعكسان بشكل جلي إرادة وتضافر المجتمع الدولي وإصراره على حماية المدنيين وحقوقهم الأساسية أثناء النزاعات المسلحة حول العالم.

وعلى الرغم من مرور قرابة القرن على اعتماد الأحكام القانونية الأساسية المعنية بحماية المدنيين، إلا أننا لا نزال نشهد للأسف انتهاكات متكررة تمارس ضد الأطفال في مناطق النزاع. وقد اطلعنا جميعاً على ما ورد في التقرير السنوي الأخير للأمين العام بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2024/384) وما تضمنه من معلومات صادمة حول تزايد انتهاكات القانون الدولي الإنساني في مناطق النزاع.

رحبت المملكة العربية السعودية بتقرير الأمين العام الأخير الذي أدرج القوات المسلحة وقوات الأمن الإسرائيلية في قائمة الأطراف الضالعة في ارتكاب انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في حالات النزاع. وإذ تثمّن المملكة التقارير الدولية التي من شأنها أن توثق ما يتعرض له الشعب الفلسطيني لتؤكد على أهمية اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين، وإنفاذ قرارات الشرعية الدولية التي من شأنها أن تضع حداً لمعاناة الشعب الفلسطيني الشقيق. كما تثني المملكة على جهود الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على تفاعلها الإيجابي مع مطالب المجموعة العربية التي تم إرسالها بتاريخ 9 نيسان/أبريل الماضي والمتضمنة مطالبة المجموعة بإدراج الجيش الإسرائيلي في القائمة السوداء بسبب جرائمه البشعة التي نتج عنها مقتل 000 15 طفل فلسطيني.

أخيراً، تجدد المملكة مطالبتها لهذا المجلس باتخاذ قرار تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يضمن امتثال إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بوقف إطلاق النار وإدخال المساعدات الإنسانية وإيقاف العدوان الغاشم ضد الشعب الفلسطيني وتوفير الحماية له. كما نشدد على أهمية إلزامها بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والالتزام بالقانون الدولي الإنساني والأمرين الصادرين عن محكمة العدل الدولية مؤخراً في قضية الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني. وسوف تواصل المملكة تحركاتها على جميع المستويات في كافة المحافل الدولية للمساعدة في إحلال السلام والأمن في المنطقة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثلة باكستان الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة إعجاز (باكستان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أجدني مضطرة لأخذ الكلمة بسبب الملاحظات التي أدلى بها ممثل الهند في بيانه.

وكالعادة، تهرب ممثل الهند من مواجهة الحقائق التي قدمها وفد بلدي واختار بدلاً من ذلك إعادة تدوير وتقديم تصريحات بالية وملفقة أمام المجلس. وينبغي أن يكون ترددهم في مواجهة الحقيقة مصدر إحراج لهم.

وفي الوقت الذي يتهم فيه هذا الوفد الآخرين، فإنه يتجاهل سجله المخزي من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في كشمير والتوصيات البالغة الأهمية التي قدمها الأمين العام في تقريره الصادر العام الماضي (S/2023/363) بشأن الأطفال والنزاع المسلح حول حماية الأطفال في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، بما في ذلك إنهاء استخدام القوة وبنادق الخرطوش وتخفيض معدلات الاحتجاز ومنع إساءة المعاملة. وتصف محكمة الشعب الهندي – وهي منظمة هندية غير حكومية – محنة الأطفال الكشميريين وصفًا مناسبًا جدا:

”لقد شهد مفهوم الطفولة بأكمله تغييراً جذريًا في وادي كشمير. فالأطفال لا يذهبون إلى الروضة ولا يتعلمون الأغاني ولا يلعبون. وبدلاً من ذلك، تتشكل ذكريات طفولتهم من مناخ يسوده الخوف والرعب والعنف المستمر والاضطرابات وانعدام الأمن“.

لقد قُتل أطفال وتعرضوا للعنف في باكستان خلال السنوات الأخيرة، ويعزى ذلك أساسا إلى الهجمات الإرهابية، في حين أن قوات الاحتلال الهندية مسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في كشمير المحتلة. وتقف حركة طالبان باكستان وجيش تحرير بلوشستان وراء الهجمات الإرهابية على الأطفال في باكستان، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الجبان والمؤلم على المدرسة العامة التابعة للجيش في عام 2014 الذي حصد أرواح أكثر من 130 طفلا بريئا. وقد عرضنا أدلة ملموسة على تمويل الوكالات الهندية ورعايتها للحركة والجيش المذكورين. واعترف الجاسوس الهندي، كولبوشان جادهف، الذي ألقى ضابط مخابرات القبض عليه بدعم الهند لتلك الأنشطة الإرهابية والتخريبية.

ويواصل الوفد الهندي التشبث بأوهامه مدعيا بأن كشمير جزء من الهند ويصر بتعنت على هذا الادعاء القانوني الزائف. والحقيقة واضحة: لا تزال كشمير إقليمًا متنازعًا عليه، وهو ما تقر به قرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى إجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة لتحديد مستقبلها. ووثقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من منظمات حقوق الإنسان توثيقا محكما التدابير الغاشمة التي تتخذها قوات الاحتلال الهندية لقمع الاحتجاجات والمطالب المنادية بالحريات الأساسية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند. وتواصل الهند حرمان سكان كشمير من حقوقهم الأساسية، وخاصة الحق في تقرير المصير، في انتهاك واضح للمادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة والعديد من قرارات مجلس الأمن.

ولن يستطيع إرهاب الدولة الهندية في كشمير المحتلة أن يثبط من عزيمة أولئك الذين يسعون إلى ممارسة حقهم المشروع في تقرير المصير.

رُفعت الجلسة الساعة 17/15.